فيما يخص دعم نتائج الحوار الوطني الحالي وضع المشاركون ضمانات لذلك:

الضمانات (خاصة بنتائج الحوار الوطني)

- الضمانات الداخلية
- توقيع اتفاقية مبادئ (ميثاق شرف) بالالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار من الإطراف المعنية والمشاركة
- تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ مجريات الحوار
- استقلالية القضاء مجلس منتخب من القضاء ولا يتبع أي طرف
- سرعة بناء هيكلة وعقيدة الأمن والجيش على أسس وطنية
- الضمانات الخارجية
- إيداع نسخة من مخرجات الحوار الوطني لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
- فرض عقوبات على من يعرقل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.....

ملاحظة: كل ما ذكر اعلاه هو نفس ماطرحه المشاركون بالورش الثلاث دون زيادة او نقصان وموثق لدينا بالصوت والصورة ومن واقع ما كتبوه بأيديهم

المقدمة:

عقدت في كلا من صنعاء والحديدة وعدن ورش عمل تهدف الى إثراء رؤية منظمات المجتمع المدني لقضايا الحوار الوطني (هذه المنظمات متمثلة بتكتلين هما تحالف منظمات المجتمع المدني (أكثر من ٢٥٠ منظمة)-- شبكة منظمات المجتمع المدني(أكثر من ٢٥٠منظمة)) حيث نفذت هذه الورش برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث عقدت الورشة الأولى بصنعاء(والتي ضمت المحافظات المجاورة لها، ذمار - عمران - صعدة - مأرب - الجوف) بتأريخ ٢ - ٣ /ابريل/٢٠١٣ التي كان الهدف منها توحيد رؤى التكتلين (شبكة منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار -- تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوارالوطني) حيث تم مناقشة الورقتين من قبل اعضاء المكونين والخروج بمقترح لمشروع مسودة رؤية واحدة (الرؤية الموحدة رقم (١)) قدمت هذه المسودة الى ورشة الحديدة بتأريخ ١٥ - ١٦/مايو/٢٠١٣ والتي ضمت المحافظات التالية : (حجه،المحويت،ريمة) والتي كان الهدف منها اثراء مسودة الرؤية الموحدة التي خرجت بها ورشة صنعاء مع العلم أن عدد محاور النقاش التي تمت بورشة صنعاء كانت اربعة محاور تم مناقشتها في حينها ولكن ماتم في ورشة الحديدة هو اضافة محور خاص بالقضية التهامية والتي كانت فرع من محور قضية صعدة وقضايا ذات بعد وطني وبالتالي أجمع المشاركون بورشة الحديدة على أن تكون قضية تهامة محور مستقل بذاته وهو ما تم بالفعل وعليه تم تقسيم المشاركين الى خمسة مجموعات ناقشت وأثرت واضافت ما اتفق عليه المشاركون في المحاور الخمسة التالية :

١. القضية الجنوبية
٢. قضية صعدة
٣. بناء الدولة
٤. الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية
٥. القضية التهامية

حـريـات

أن تصاغ مبادئ دستورية ضامنة لحريات :

- إبداء الرأي والتعبير بكافة الوسائل المتاحة (إعلام - صحف - منظمات - تجمع - تنظيم - تظاهر .....الخ)
- حرية ممارسة الشعائر الدينية والمذهبية والفكرية بما يكفل مصلحة المجتمع الفضلى وهي السلامة والأمن والمساواة
- أن لا تفرض اي قيود على الحريات الشخصية أو العامة
- الحصول على المعلومات وتداولها
- حرية الترشيح والترشح في الإنتخابات وعدم ممارسة اي شكل من اشكال الضغط عل الناخبين

ضمانات

- إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان

العدالة الانتقالية

١- تحديد أهداف العدالة الانتقالية بما يضمن تأمين إقامة عدالة مستدامة للمستقبل وفقا للمعايير الدولية
٢- إقرار مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية
٣- يجب أن تكون فترة العدالة الانتقالية متناسبة مع قضايا الحقوق والحريات في الجمهورية اليمنية
٤- يجب تشكيل لجان تقصي حقائق
٥- مواضيع العدالة الانتقالية يجب أن تكون مرتكزة على لجان الحقيقة وجبر الضرر
٦- إصلاح المؤسسات بما في ذلك القضاء العادل والنزيه المستقل
٧- المواءمة بين القوانين المحلية والدولية

الحقوق

- المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو غيرها
- التأكيد على حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع (نساء - أطفال - معاقين - مهمشين)
- الحق المتساوي في التنمية الإنسانية والذي يقوم على الإعتراف بالحقوق الإقتصادية والإجتماعيةباعتبارها جزءا من حقوق الإنسان و التي تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي ونماء المجتمع وبما يكفل العدالة في توزيع الثروة بين الجهات والمناطق والفئات الإجتماعية والأجيال من حيث تكافؤ الفرص (تعليم - صحة .....الخ)
- حق المشاركة السياسية لجميع افراد المجتمع في تقلد المناصب السياسية حتى قمة الهرم
- تسن عقوبات لأي تصدر من قبل الأب لطفله وتكون مخالفة للشريعة والإنسانية
- المساواة بين جميع ابناء الوطن وحقهم في الوظيفة العامةوعدم اقصاء اي شخص بسبب انتماء حزبي او فكري او لون
- لكل مجموعة سكانية الحق في ادارة شؤونهم حسبما تقتضي حوائجهم ووفق مصلحة المجتمع
- حق المرأة المشاركة في كافة الحقوق
- ضمان حقوق المغتربين اليمنيين في الداخل والخارج
- الحقوق الثقافية والإبداعية عماد التنمية الإنسانية ورهان تطور الشعوب وتقدمها نحو التمتع بثقافة حقوق الإنسان
- الإهتمام بوضع نازحي الحروب ومعالجة اوضاعهم
- وضع قوانين تكفل حريات الأفراد والجماعات
- الإعتراف بأحقية القضية التهامية وادراجها ضمن محاور الحوار الوطني كقضية سياسية بإمتياز
- حق المواطن في المحاكمة العادلة

وبناء على ذلك تم اثراء مسودة الرؤية من قبل المنظمات المشاركة بالورشة وبالتالي حصلنا على مسودة (الرؤية رقم٢) والتي قدمت في ورشة العمل الثالثة التي عقدت بمحافظة عدن والتي ضمت المحافظات التالية، (عدن - لحج - أبين - شبوة - حضرموت - الضالع) بتاريخ ١٤ - ٢٠١٢/٧/١٦ .

حيث تم اثراء الرؤية بشكل حقيقي لثلاثة ايام من النقاش والعمل وبالتالي حصلنا على الرؤية بصورتها النهائية بعد الإثراء الأخير في ورشة عدن

وفيما يلي نتائج ما توصل اليه المشاركون من ممثلي منظمات المجتمع المدني في كل المحافظات المشاركة في الورش المنفذة :

محاور عمل المجموعات الخمس

- مجموعة بناء الدولة
- مجموعة القضية الجنوبية
- مجموعة قضية صعده وقضايات ذات بعد وطني
- مجموعة الحقوق والحريات والعدالة الإنتقالية
- مجموعة القضية التهامية(اضيفت بورشة الحديدة)

محور بناء الدولة

إن تصاعد الأزمات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية التي واجهها اليمن، ناتجة عن عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب الشعبية والسياسية، وتركز تلك المطالب في ثلاث قضايا كعناوين رئيسية للإصلاح السياسي الشامل وهي التي لاقت إجماع مختلف القوى على ضرورة إجرائها، وتتمثل تلك القضايا في (شكل الدولة، شكل النظام السياسي، شكل النظام الانتخابي..)

اليمن الذي نريد :

- هوية الدولة

الجمهورية اليمنية دولة مستقلة وذات سيادة وهي بلد اسلامي عربي منهاجه الديمقراطية المستقاة من الدين الإسلامي الحنيف (الإسلام دينها الرسمي واللغة العربية هي لغتها الرسمية) قائم على الحق والعدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات يخضع الجميع فيه دون استثناء أيا كان ومهما كان لسلطة القانون فهم أمامه سواء لافرق بين رئيس ومرؤوس هدف تكوينه الأساسي هو الأنسان وكرامته المبنية على الأخوة الإنسانية والتعايش السلمي دون تمييز بين عرق او جنس او لون او دين او مذهب ولايجوز التنازل عن اي جزء منها والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية..

- شكل الدولة

لضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، ومنع الاستبداد واحتكار السلطة أو التفرد بالحكم وتوريثه هناك ضرورة لأن يكون شكل الدولة القادم مبني على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية الكاملة تحت أي مسمى كان (فدرالي - أقاليم - حكم محلي كامل الصلاحية) شريطة أن يكون يلبي طموح ورغبات الإطراف المعنية لا أن تفرض تلك الإشكال كحلول جاهزة أو خيارات محسومة ومحددة سلفا . و نؤكد على أن شكل الدولة الذي سيتم التوافق علية في القضية الجنوبية يكون يحقق رغبات الشعب الجنوبي، وخاصة وأن كثير من الأبحاث والدراسات تؤكد أن شكل الدولة ليس مشروع سياسي بقدر ما هو خيار مجتمعي يفرضه الناس عندما تنضج الظروف الموضوعية لذلك ومع ذلك أدلت منظمات المجتمع المدني بدلوها في كلا من ورشة صنعاء والمحافظات المجاورة لها ثم ورشة الإثراء بالحديدة والمحافظات المجاورة لها ثم بورشة عدن والمحافظات المجاورة لها (مع العلم أن كل المشاركين بورشة عدن أتفقوا على الفدرالية بسبعة اقاليم واختلفوا حول ان تكون الفدرالية لسنوات محددة بعدها يتم الإستفتاء على الإستمرار من عدمه وبالتالي لجأ المشاركون للتصويت والنتيجة تساوت الأصوات المنادية بالإستفتاء مع المعارضة له) وبناء على دمج المخرجات لكل الورش وبشكل محايد وبكل انصاف رأت منظمات المجتمع المدني أن شكل الدولة الذي تراه مناسبا لليمن الجديد وهو أن تكون:

٥- البعد الحقوقي برزت فيه الجوانب الآتية :

- التواطىء على ظلم ابناء تهامة من كل مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية ونهب اراضيهم وانتهاك حقوقهم الأنسانية وبمباركة النظام
- عدم الإهتمام بحقوق ابناء تهامة ومايتعرضون له من اعتداءات من قبل دول الجوار بالقرن الأفريقي وعدم متابعة قضايا المعتقلين وقوارب الصيد الخاصة بهم
- تشجيع اصحاب النفوذ على ممارسة الإستعباد والتهميش وسلب الحقوق ونهب الأراضي

الحلول

١- إعادة الاعتبار لتهامة الأرض والإنسان والتاريخ إعلام ومعالم والاعتراف بمظلوميتها وإدراجها ضمن قضايا الحوار الوطني

٢- تشكيل لجان قانونية للتحقيق في نهب الأراضي ومحاسبة من ثبت تورطهم في النهب

٣- رد المظالم وإعادة الحقوق إلى أصحابها وتعويضهم التعويض العادل وإنصاف المتضررين من الانتهاكات التعسفية

٤- إعطاء تهامة نصيبها العادل من الخدمات التنموية والمشاريع التي حرمت منها طوال الفترة الماضية

محور الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية

بما ان الله كرم بني أدم على سائر المخلوقات في الأرض وكفل له حقوقه التي جاءت في كتابه عزوجل وسنة نبيه بما يكفل كل الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية إننا كمؤسسات مجتمع مدني تعمل في مجال الحقوق والحريات تؤكد على أهمية أن يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة الدستور الجديد على إفراد نصوص قاطعة لا تحمل اللبس أو التأويل لتعريف الحقوق والحريات والجهات بمختلف تجلياتها الفردية والاجتماعية ودون الإحالة على قوانين ادنى .... حيث وهناك حقوقا أساسية لابد من اخذها بالحسبان كي نستطيع ان نقول عن هذا البلد بلد ديمقراطي متحضر وأهم تلك الحقوق :

وقد عملت الأنظمة المتعاقبة على طمس كل هذه الجوانب وأهم ماقامت به الآتي:

أ- تعرض التراث الفكري والموروث الثقافي للإزدراء والإنتقاص والتهميش والتغيير وابعاد جميع الفنون التهامية عن الضوء وغياب دور المراكز الإعلامية في تقديم المشهد الثقافي لتهامة

ب- تغيب ابناء تهامة عن مؤسسات الدولة واهمال المدن والمعالم التأريخية والأثرية والسطو على القطع الأثرية وترحيلها من المتاحف الأثرية

٢- البعد السياسي ويتمثل بالآتي :

- اقصاء وتغيب ابناء تهامة من عن مراكز القرار في كل مناصب الدولة المدنية والعسكرية والدبلوماسية
- تعامل النظام مع تهامة بثقافة الفيد حيث وزع مراكز النفوذ والحكم بكافة اشكالها على الموالين له كمكافئة منه على ولائهم له
- غياب الدولة الوطنية العادلة وعدم تفهم عقلية السلطة المركزية للقضية التهامية

٣- البعد الإقتصادي ويتمثل ذلك بالآتي:

- الموارد البحرية - الموارد الزراعية - الموارد الحيوانية

حيث تعرض الإنسان التهامي لمظالم عديدة وافقار متعمد سببه الآتي:

- منح تراخيص لشركات دولية تقوم بجرف وتخريب البيئة البحرية
- ذهاب القروض الزراعية لغير اهلها
- بناء السدود التعسفية من قبل النافذين في كل وديان تهامة
- عدم الإهتمام بالصيادين والمزارعين وعمال المصانع والموانىء البحرية
- رمي نفايات المصانع وتسرب مخرجاتها الى احواض مياه الشرب والزراعة
- توزيع اراضي الدولة وعقاراتها على المتنفذين
- القضاء على الموانىء التأريخية واهمال الموانىء الحساسة والمنطقة الحرة والصناعية

٤- البعد الإجتماعي وقد مورست فيه الكثير من المظالم أهمها سياسة الإفقار والإذلال والتصفية الجسدية لأبنائها وتجاهل الإعلام الرسمي لذلك

دولة اتحادية فدرالية متعددة الأقاليم من خمسة الى سبعة اقاليم متداخلة شمالية وجنوبية تحت سقف الوحدة ، بحيث يراعي فيها التالي :

١- التوزيع الجغرافي ٢- التوزيع السكاني

- توزيع الموارد (رأت ورشة عدن ان تكون ١٠٪ للدولة الإتحادية و٩٠٪ للإقليم)
- شكل النظام السياسي (نظام حكم الدولة)

نظام رئاسي غير مباشر محدود الصلاحيات (ورشة صنعاء)...

اما بورشة الحديدة فاتفق المشاركون ان يكون نظام (برلماني ، رئاسي) مختلط مع شرط ان من تولى الرئاسة يجب ان يقوم بتقديم استقالته من حزبه ويؤدي اليمين الدستورية بعدم ممارسته لأي عمل حزبي في فترته الرئاسية... وبورشة عدن اتفق الجميع ان يكون نظام برلماني بحيث تكون السلطة للبرلمان المنتخب ديمقراطيا من الشعب وله صلاحية الرقابة والمحاسبة وتشكل الحكومة من الحزب صاحب الأغلبية بالبرلمان فإن تعذر تشكل بتحالف بين عدة مكونات بالبرلمان

كما شدد المشاركون على الإشراك الحقيقي للمرأة والشباب في كل الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة على أن يكون للمرأة(كوتا) ٣٠٪ وللشباب(كوتا) ٢٠٪ كحد أدنى

- شكل النظام الانتخابي

النظام المختلط ، بحيث يكون للقائمة النسبية ٧٥٪ وللفردي ٢٥٪ مع مراعاة استثناء المناطق الحضرية(ورشتي صنعاء والحديدة)...

بورشة عدن تم الإتفاق على القائمة النسبية (المفتوحة) وتم سرد المبررات التاليه:

- اكثر عدالة في توزيع الأصوات فهو يضمن عدم ضياع اي صوت
- يسهل التعامل معه من قبل الناخب
- يقلص من سلطة ونفوذ الأفراد
- يعطي امكانية اختيار الشخص المناسب من القائمة المختارة

ثم اضاف المشاركون بورشة الحديدة مداخلاتهم حول السلطتين التشريعية والقضائية وكمايلي،

- السلطة التشريعية ،
- مجلس النواب بحسب النظام الإنتخابي السابق ذكره
- مجلس الشورى بحسب معايير المؤهل والخبرة وغيرها
- السلطة القضائية ،

القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا لاسلطان عليهالغير القانون والتدخل فيها جريمة يعاقب عليها القانون وتكون لدى القضاء ما يلي ،

- المحكمة الدستورية العليا للفصل بين السلطات
- المحكمة العليا للأقاليم وفروعها بالإقاليم بشرط ان يتم الفصل بين القضاء الإداري والجنائي وتفعيل النظام الإنتخابي في الإختيار

محور القضية الجنوبية

تعد القضية الجنوبية أخطر وأبرز مظاهر الأزمة الوطنية الملتهبة ، ففي مجرى هذه الأزمة وتداعياتها نشأت حالة غليان جماهيرية غير مسبوقة في المحافظات الجنوبية فتبلور هذا الغليان في حراك سياسي واجتماعي سلمي ، يطرح بقوة موضوع القضية الجنوبية ، كرد فعل طبيعي لفشل السلطة في إدارة مشروع الوحدة ، وتحويله من مشروع وطني ديمقراطي إلى مشروع للغلبة الداخلية ، واعتماد نهج الحرب ، واستخدام القوة في الإطاحة بالشراكة الوطنية والاستئثار بالسلطة والثروة ، بما في ذلك إشاعة « ثقافة الفيد » ، ونهب الممتلكات العامة والخاصة في المحافظات الجنوبية على نطاق واسع والعمل على إلغاء كل ما يميز الجنوب .

على أن الدافع الحقيقي لبروز القضية الجنوبية يكمن في النتائج والآثار المترتبة عن حرب صيف ١٩٩٤م ، وفي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها سياسات السلطة الانتقامية ضد المشروع الوطني الوحدوي ، وممارساتها المتبعة في المحافظات الجنوبية منذ نهاية الحرب وحتى الآن ، إذ إن السلطة نظرت إلى انتصارها العسكري في ١٩٩٤/٧/٧م، باعتباره المنجز الأخير لاكتمال التاريخ أو نهايته ، وأنها منذئذ غير مضطرة

فمثلا في الجوف قضية همدان والشولان ثلاثين عاما حصدت ١٢٠ شخصا من الطرفين بالإضافة إلى عشرين قتيل من المارة في الطريق العام وأوقفت حركة الحياة تماما والجميع هناك يدرك من وراء هذه الحرب الملعونة

- قضية سيدة والمرازيق بدأت بخلاف شخص انتهت خلال ثلاث ساعات بسبعة وخمسون قتيل وجريح وتوقف التعليم أربع سنوات في المنطقة وهذه كنماذج فقط بسيطة مما يحدث تحت سمع وبصر الجهات المعنية ولذا نرجو إدراج هذه القضية ضمن قانون العدالة الانتقالية من أهم المطالب
- هناك الآلاف فقدوا منذ من ٢٦ سبتمبر وحتى الآن والحلول

١- إيجاد قضاء نزيه ٢- كفاءة أمنية عالية ٣- تعويض تنموي لسنوات الحرمان
٤- يعوض الضحايا ماديا ٥- تشكيل ودعم للجان المصالحة في القضايا القبلية

محور القضية التهامية ، مقدمة

أبى المشاركين في ورشة الحديدة وماحولها من محافظات (حجه - المحويت - ريمة) أن تختزل قضية تهامة في فرع هامشي لقضايا ذات بعد وطني واتفق المشاركون على أن تكون محورا من محاور الإثراء واضافوها كمحور خامس من محاور النقاش مطالبين ومشددين على أن تعتمد في الحوار الوطني كقضية اساسية أسوة بقضية الجنوب وصعدة

وعلى هذا الأساس كان الفريق العامل على القضية هو أكبر الفرق من بين كل المجموعات الموجودة والذي تكون من تسعة اعضاء بدأ فريق القضية التهامية بالتجذير للقضية

جذور القضية

اذا اردنا التحدث عن تهامة والقضية التهامية فإننا لابد ان نرجع الى التأريخ من قديمه ولكننا من الممكن من فترة مابعد الدولة العثمانية حيث قام الأمام يحى حميد الدين بارسال جيوشه الغاشمة بقيادة ابنه احمد ناقض بذلك صلح دعان والذي يتيح لأبناء تهامة حق تقرير مصيرهم والتي كان

اولا، مراسلات تجار واعيان الحديدة عن المفوضية السامية الى عصبة الأمم المتحدة عن طريق السيدر ميجرميك

ثانيا، رسالة احمد فتيني جنيد لعصبة الأمم المتحدة في عام ١٩٢٢ وعدم استجابة المجتمع الدولي

المحتوى

للقضية التهامية ابعاد اضرت بالإنسان ووجوده في تهامة وحالة مابينه وبين الحياة الكريمة والحقوق الإنسانية منها،

١- البعد الثقافي ويتمثل في ،

- الموروث الفكري
- الموروث الفني
- الموروث التأريخي
- والإرث العلمي
- المشهد الثقافي والأدبي

لتقديم مشروع سياسي وطني يأخذ بعين الاعتبار تصفية آثار الحرب ، ومعالجة جروحها والسير بالبلاد قدما نحو تنفيذ مضامين الاتفاقيات الوحدوية ، وبخاصة ما يتصل منها بالاتجاهات المتعلقة ببناء دولة القانون ، القائمة على مؤسسات وطنية قوية ، وعلى رعاية حقوق المواطنة المتساوية ، وتحويل المشروع الوحدوي الديمقراطي إلى مصدر لإنتاج مصالح جديدة للمواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم ، وكذا انتهاج سياسات فعالة لتعزيز وشائج الإخاء الوطني ، وإجراء عملية تأهيل واسعة لليمن الموحد والكبير تساعده على تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي بصورة موضوعية إن الممارسات والإجراءات التي نفذتها السلطة في المحافظات الجنوبية منذ ما بعد حرب ١٩٩٤م وكجزء من سياساتها التدميرية التي حلت بالبلاد عموما ، إنما تقوم بالدرجة الأولى على التراجع عن مضامين الاتفاقيات الوحدوية ، فبدلا من الأخذ بالأفضل من تجربة الشطرين ، أخذت بالأسوأ ، وقضت على أفضل ما كان عندهما ، كما عملت على تكريس نزعة الهيمنة والإقصاء ، وإعادة قولبة الأوضاع في الجنوب وكأنه مجرد جغرافيا بلا تاريخ، وبلا خصائص سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، نشأت وتبلورت في فضاء الهوية اليمنية على مدى فترات زمنية طويلة لقد أفرزت الحرب والسياسات الرسمية اللاحقة لها وضعا عاما يتسم بالانقسام الرأسي القائم على التمييز ضد أبناء المحافظات الجنوبية ، واعتماد مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تدمير التراث السياسي ، والإداري ، الذي كان ينبغي أن ينظر إليه باعتباره جزءا من الموروث الوطني اليمني ، ومن الخبرات المتراكمة ، التي اكتسبها اليمنيون في سياق تجاربهم التاريخية ، حيث راحت السلطة ،وبعقلية الغلبة البدائية ،تدمر جهاز الدولة الجنوبية السابقة ،وتلغي تراكمات خبراته ،وتسرح عشرات الآلاف من موظفيه المدنيين والعسكريين ، دون مراعاة للحد الأدنى من حقوقهم المشروعة ، وجرى خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب واسعة كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها ، وقذف بالعاملين فيها إلى سوق البطالة بدون حقوق ، وبالمثل طرد الفلاحون من أراضيهم ، وصودرت مزارع الدولة ، وأعيد توزيعها على حفنة من المتنفذين ، ونهبت أراضي الدولة لصالح فئة صغيرة من كبار المتنفذين ، وعلى حساب الاحتياجات الاستثمارية والسكنية ، في حين كان مواطنو المحافظات الجنوبية المستبعد الأكبر فيها ، وتجاوز الأمر ذلك إلى نهب أراضي وممتلكات خاصة لأعداد كبيرة من المواطنين ، وإلى إخضاع المحافظات الجنوبية

١٠- فتح تحقيق في كل الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان في صعده والمحافظات المتضررة من الحروب من بداية الحروب الستة وإلى اليوم ومحاسبة

١١- بعد استتباب الأمن والاستقرار وبدأ مسيرة التنمية وبناء جيش وطني يحمي البلد والمواطن يتم سحب وتسليم الأسلحة من جميع الميليشيات والجماعات المسلحة اينما وجدت على ارض اليمن

١٢- وقف التحريض المذهبي والطائفي والمناطقي والغاء تمجيد ثقافة الحروب الأهلية والطائفية

١٣- ترشيد مهنية الإعلام بما يخدم الصالح العام

١٤- الغاء كافة المظاهر المسلحة

١٥- بسط نفوذ وهيبة الدولة ومؤسساتها

الضمانات اللازمة لذلك

- تطبيق قانون العدالة الإنتقالية بمراحلها الست
- بناء الدولة المدنية الحديثة
- بناء جيش وطني يحافظ على سيادة الوطن
- دستور ينص على المواطنة المتساوية ويعزز الحقوق والحريات ويفرض هيبة الدولة

قضية الثأر

من القضايا الوطنية المؤرقة لآلاف اليمنيين فقد خلفت هذه الظاهرة أعداد هائلة من الأيتام والأرامل وألحقت بالاقتصاد الوطني دمارا هائلا تمثل في التخريب الذي يصاحب الحروب وكلفتها المالية وتبعات غياب عائلي الأسر وانتشار الفوضى بكل اشكال الثأر إحدى النكبات على هذه البلاد واحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى توقف عجلة التنمية

وتشتد هذه الظاهرة في مناطق السلاح لغياب أجهزة الأمن والضبط وضعف القضاء وما لم يعاد النظر إلى هذه المؤسسات وتطهيرها من الروتين القاتل والفساد والمستشري لن تستطيع القيام بدورها

يجب أن ندخل المتضررون من الثأر التي ارتبط بالسياسة ضمن قانون العدالة الانتقالية وان يشملهم بكل ابعادة لأن قضايا الثأر لدى أغلب فيها ارتباط بالسياسة القذرة

لإدارة عسكرية وأمنية صارمة ، ما أدى إلى تهميش دور الإدارة المدنية ، كما مورست الكثير من إجراءات التصفية ، والانتقام السياسيين وأشيعت حالة مفتعلة من الفوضى ، ومن الانتهاكات للقانون ، وتعمد إحياء مختلف أنواع النزاعات، والعصبيات القديمة «سياسية وقبلية و جهوية»

وبدلا من أن تقوم السلطة بتوفير المصالح والخدمات التي تطلع المواطنون إلى نيلها في ظل دولة الوحدة ، راحت تضرب شبكة تلك المصالح التي اعتاد مواطنو المحافظات الجنوبية على قيام الدولة بتوفيرها لشرائح واسعة منهم ، وتراجعت الكثير من الخدمات التي كانوا يحصلون عليها، وأهين تراث المواطنين الجنوبيين ورموزهم عمدا ، وطمست المعالم المجسدة لشراكتهم في الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية ، وتحولت الوحدة من قضية وطنية نبيلة ربطوا أحلامهم وتطلعاتهم بها إلى تهمة يومية تلاحق الكثيرين منهم في حلهم وترحالهم بينما لم يتوقف الإعلام الرسمي عن استخدامها كوسيلة لتوجيه الإهانات وممارسة القتل المعنوي ضد المواطنين في الجنوب بدون استثناء

الحلـــول المقترحة

١- أن تكون اتفاقيات دولة الوحدة ودستورها ووثيقة العهد والاتفاق وقراري مجلس الأمن رقم ٩٢٤و٩٢٤ مرجعية لحل القضية الجنوبية

٢- معالجة اثار حرب صيف ٩٤ وما تلاها من انتهاكات عامة وخاصة وإعادة الحقوق إلى أهلها

٣- الاعتذار من السلطة الرسمية والإطراف المشاركة الأخرى في الحروب والإساءات التي لحقت بالجنوب

٤- الشراكة في السلطة والثروة

٥- اعطاء الفرصة لنتائج الحوار الوطني الجاري

٦- حل المشاكل الحقوقية التي تسيء للمواطنة وبشكل سريع (كاعادة المفصولين من وظائفهم او المتقاعدين اجباريا مدنيين وعسكريين مع التعويضات اللازمة)

٧- ايقاف حملات التحريض الإعلامي التي تغذي وتؤدي الى التشرذم وتزيد تعقيد المشطلة وتبني اعلاما يولد روح المحبة والإخاء والتفائل بالمستقبل والتحرر من اخطاء الماضي

ب- نؤكد على أن الحرب على صعده والمحافظات الأخرى كانت حروب سياسية ظالمة لم يكن لها أي مبرر وكان يمكن حلها عن طريق الحوار لكن ثقافة القوة التي كان يد منها النظام وسياسته في إدارة الحكم عبر اختلاق الأزمات والحروب والعنف واستحكام قبضته على مؤسستين الجيش والأمن هو ما أدي إلى اندلاع واستمرار الحرب (هي قضية سياسية فكرية اجتماعية حقوقية)

جـذور القـضية

١- سياسة النظام المبنية على اساس فرق تسد
٢- الفقر والجهل الذي سهل من استخدام الناس كأدوات للصراع
٣- غلبة التعليم المذهبي على التعليم الرسمي
٤- ضعف الدولة وتعتطيل مؤسساتها
٥- قمع الحرية الفكرية
٦- الدور السلبي للإعلام

الحلـــول

١- الاعتذار الرسمي لصعده والمحافظات المتضررة من الحرب من قبل كل الإطراف التي شاركت في الحرب على صعده

٢- إيقاف حملات التحريض الإعلامية التي قد تؤدي إلى عودة الحرب

٣- التزام جميع الإطراف باحترام وقبول الأخر وبث روح المحبة والتسامح والتعايش واحترام الأخر

٤- إعادة أعمار وتأهيل صعده والمحافظات المتضررة من الحرب وتعويض كافة المتضررين تعويضا ماديا ومعنويا مناسبا

٥- إعادة المبعدين والمفصولين من وظائفهم بسبب الحرب وصرف جميع مستحقاتهم

٦- العمل على اعتماد خطط تنموية للمحافظات المتضررة من الحرب في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والزراعية

٧- إعادة بناء البنية التحتية وإعادة الخدمات المتوقفة والمنتهية بسبب الحرب

٨- العمل على إزالة كافة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب وطي صفحة الحروب إلى غير رجعة والعمل على نشر ثقافة التسامح والحوار ورفض العنف

٩- الكشف عن مصير المفقودين على ذمة حروب صعده

أولا : محور قضية صعده

شكلت الإنفجارات المتكررة للحرب في صعده، منذ يونيو ٢٠٠٤م واتساع رقعتها حتى وصلت إلى أبواب العاصمة ، حالة خطرة عكست غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والأمنية، من منظور وطني يتجاوز منحدر صراعات وحروب العصبيات التي أعادها هذا الوضع الخطير لمشكلة صعدة إلى الواجهة بصورة بات يخشى معها من تمددها على نحو يدمر الوحدة الوطنية، وينذر بإشعال صراعات طائفية وقبلية غير مسبوقة وخلال الأعوام التي دارت فيها الحروب في صعدة ظلت السلطة ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، والتعامل مع الأوضاع استنادا إلى الدستور والقوانين، الأمر الذي أفضى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى من أبناء اليمن مدنيين وعسكريين، وشردت عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت منازلها، ومصادر رزقها، بفعل ما ألحقته الحرب من دمار هائل في الممتلكات

وقد صاحب تلك الحروب وتخللتها حملات إعلامية استخدمت السلطة فيها كل صيغ ومفردات وأدوات الفتنة والعصبية المذهبية والقبلية، بالتزامن مع حملات وإجراءات أمنية قمعية ولازال الكثير من المعتقلين على ذمة أحداث وحروب صعدة في السجون حتى اليوم

لقد جاء إعلان رئيس الجمهورية وقف الحرب في صعدة في يوليو ٢٠٠٨ من طرف واحد وتوقفها فعلاً ، ليؤكد أن الحرب تنفجر أو تتوقف بحسب إرادة السلطة، وهو ما أظهرته بجلاء الحرب السادسة، كما أظهرت أن الحروب الداخلية تمثل آلية مهمة تدير السلطة بها البلد، دونما اكتراث بالدستور والقانون، وبحياة الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، فضلا عن حرياتهم

لقد أظهرت حرب صعدة مدى الأضرار الفادحة التي تلحقها السلطة بالمجتمع، جراء الترويج لمشاعر الكراهية بين المواطنين، وتغذية نزعات العنف، لديمومة استمرار رأس السلطة متربعا على كرسي الحكم.....

١- في البداية يجب التعامل مع قضية على إنها غير محصورة بنطاق صعده الجغرافي وإنما مرتبطة بعده محافظات امتدت إليها الحروب الغير مبررة التي شنها النظام فقد امتدت الحروب إلى عدة محافظات أخرى منها عمران والجوف وصنعاء وعلية فان حصر القضية بنطاق صعده الجغرافي يعتبر ظلم لهذا المحافظات المتضررة من هذه الحروب

الضمانات لحل القضية الجنوبية

- صدور قرار جمهوري بإعادة المنهوبات والمظالم الخاصة والعامة إلى أصحابها
- وضع خطة تنفيذية مزمنة بتنفيذ القرار السابق
- وضع عقوبات دولية على الأطراف المعرقلة لحل القضية الجنوبية
- تفعيل النظم والقوانين ضمن الدولة المدنية الحديثة والإلتزام بالمواثيق الدولية
- كفالة وحماية حرية المظاهرات والإعتصامات واي صورة من صور المطالبة بالطرق السلمية الحضارية
- اعتماد لغة الحوار كمرجعية لحل جميع المشاكل ونبذ العنف
- جعل معيار الكفاءة والقدرة والتخصص معيارا لتولي مناصب الدولة
- تفعيل القوانين الصارمة مع المحاكمة العلنية
- تحديد وتعريف وثائق ممتلكات الدولة والحفاظ عليها وكذلك الممتلكات الخاصة دون تداخل
- ضمان حرية الإعلام وحق الوصول الى المعلومة واعتماد مبدأ الشفافية في التعامل

ما تم بورشة عدن والمحافظات المشاركه فيها وهي كل محافظات الجنوب فيما يخص القضية الجنوبية وهي القضية الأساسية لدى المشاركين لأنها ببساطة قضيتهم فقدتم تقسيم حلولها الى مايلي :

أولا: البعد السياسي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- تحديد طبيعة النظام السياسي من حيث (الشمولية-الإستبداد-الدكتاتورية)
- العقلية القبلية والمرجعية والغنيمة
- اقصاء كل المسؤولين او الوجوه التي مارست العمل السياسي وتسببت فيما تعرض لهاالبلد
- دولة ديمقراطية يمنية حديثة(وفقا للشعارات المطروحة في كل الساحات)

ثانيا: البعد الإقتصادي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- توزيع الثروات الطبيعية بمايضمن التنمية العادلة للجميع
- معالجة كافة الخروقات المالية والإقتصادية العامة من نهب وسلب للمنشآت العامة والمؤسسات الإقتصادية والأراضي الزراعية وحقول النفط والغاز والمعادن...الخ

أولا : محور قضية صعده

شكلت الإنفجارات المتكررة للحرب في صعده، منذ يونيو ٢٠٠٤م واتساع رقعتها حتى وصلت إلى أبواب العاصمة ، حالة خطرة عكست غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والأمنية، من منظور وطني يتجاوز منحدر صراعات وحروب العصبيات التي أعادها هذا الوضع الخطير لمشكلة صعدة إلى الواجهة بصورة بات يخشى معها من تمددها على نحو يدمر الوحدة الوطنية، وينذر بإشعال صراعات طائفية وقبلية غير مسبوقة وخلال الأعوام التي دارت فيها الحروب في صعدة ظلت السلطة ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، والتعامل مع الأوضاع استنادا إلى الدستور والقوانين، الأمر الذي أفضى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى من أبناء اليمن مدنيين وعسكريين، وشردت عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت منازلها، ومصادر رزقها، بفعل ما ألحقته الحرب من دمار هائل في الممتلكات

وقد صاحب تلك الحروب وتخللتها حملات إعلامية استخدمت السلطة فيها كل صيغ ومفردات وأدوات الفتنة والعصبية المذهبية والقبلية، بالتزامن مع حملات واجراءات أمنية قمعية ولازال الكثير من المعتقلين على ذمة أحداث وحروب صعدة في السجون حتى اليوم

لقد جاء إعلان رئيس الجمهورية وقف الحرب في صعدة في يوليو ٢٠٠٨ من طرف واحد وتوقفها فعلاً ، ليؤكد أن الحرب تنفجر أو تتوقف بحسب إرادة السلطة، وهو ما أظهرته بجلاء الحرب السادسة، كما أظهرت أن الحروب الداخلية تمثل آلية مهمة تدير السلطة بها البلد، دونما اكتراث بالدستور والقانون، وبحياة الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، فضلا عن حرياتهم

لقد أظهرت حرب صعدة مدى الأضرار الفادحة التي تلحقها السلطة بالمجتمع، جراء الترويج لمشاعر الكراهية بين المواطنين، وتغذية نزعات العنف، لديمومة استمرار رأس السلطة متربعا على كرسي الحكم.....

١- في البداية يجب التعامل مع قضية على إنها غير محصورة بنطاق صعده الجغرافي وانما مرتبطة بعده محافظات امتدت إليها الحروب الغير مبررة التي شنها النظام فقد امتدت الحروب إلى عدة محافظات أخرى منها عمران والجوف وصنعاء وعلية فان حصر القضية بنطاق صعده الجغرافي يعتبر ظلم لهذا المحافظات المتضررة من هذه الحروب

الضمانات لحل القضية الجنوبية

- صدورقرار جمهوري بإعادة المنهوبات والمظالم الخاصة والعامة إلى أصحابها
- وضع خطة تنفيذية مزمنة بتنفيذ القرار السابق
- وضع عقوبات دولية على الإطراف المعرقلة لحل القضية الجنوبية
- تفعيل النظم والقوانين ضمن الدولة المدنية الحديثة والإلتزام بالمواثيق الدولية
- كفالة وحماية حرية المظاهرات والإعتصامات واي صورة من صور المطالبة بالطرق السلمية الحضارية
- اعتماد لغة الحوار كمرجعية لحل جميع المشاكل ونبذ العنف
- جعل معيار الكفاءة والقدرة والتخصص معيارا لتولي مناصب الدولة
- تفعيل القوانين الصارمة مع المحاكمة العلنية
- تحديد وتعريف وثائق ممتلكات الدولة والحفاظ عليها وكذلك الممتلكات الخاصة دون تداخل
- ضمان حرية الإعلام وحق الوصول الى المعلومة واعتماد مبدأ الشفافية في التعامل

ما تم بورشة عدن والمحافظات المشاركه فيها وهي كل محافظات الجنوب فيما يخص القضية الجنوبية وهي القضية الأساسية لدى المشاركين لأنها ببساطة قضيتهم فقدتم تقسيم حلولها الى مايلي :

أولا: البعد السياسي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- تحديد طبيعة النظام السياسي من حيث (الشمولية-الإستبداد-الدكتاتورية)
- العقلية القبلية والمرجعية والغنيمة
- اقصاء كل المسؤولين او الوجوه التي مارست العمل السياسي وتسببت فيما تعرض لهاالبلد
- دولة ديمقراطية يمنية حديثة(وفقا للشعارات المطروحة في كل الساحات)

ثانيا: البعد الإقتصادي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- توزيع الثروات الطبيعية بمايضمن التنمية العادلة للجميع
- معالجة كافة الخروقات المالية والإقتصادية العامة من نهب وسلب للمنشآت العامة والمؤسسات الإقتصادية والأراضي الزراعية وحقول النفط والغاز والمعادن...الخ

- محاربة الفساد في المرافق المذكورة بالفقرة السابقة واعادة تفعيل النظام الإداري الصارم
- تفعيل ميناء عدن كأهم ميناء ثاني عالمي وعدم ابرام اي اتفاقات مع اي شركات تحتكر الميناء (ميناء عدن - ميناء المنطقة الحرة) والمنشآت الحيوية الهامة
- اعادة تفعيل مطار عدن كمطار دولي
- ارجاع واعادة المنشآت والمراكز الرئيسية المتعلقة بالموانىء والشؤون البحرية من المركزية الى المحافظات الجنوبية الواقعة فيها
- اعادة الأراضي التي صرفت تحت مسمى الإستثمار والتي لم تنفذ مشاريعها واعادة استثمارها بما يعود بالفائدة لأبناء المنطقة
- توزيع الحقائب الوزارية بشكل عادل من حيث المناصب والمواقع للوزارات الرئيسية بين المحافظات الجنوبية والشمالية
- الغاء نظام المركزية الشديدة واعطاء المحافظات الجنوبية حكم محلي واسع الصلاحيات(سلطة محلية)

ثالثا:البعد الثقافي والإجتماعي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- تشكيل لجان لها كافة الصلاحيات القانونية لحصر كل مانهب ودمر من موروث ثقافي وتاريخي للجنوب ومحاكمة ومحاسبة كل الجهات والأفراد المساهمين في ذلك
- استعادة الهوية التأريخية لكل مايخص الجنوب
- اعادة صياغة المناهج التعليمية بمايواكب العصر والتقدم
- تقييم للكادر التعليمي في كل المحافظات الجنوبية بمايخدم الرسالة التعليمية
- حرية الإعلام
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ الحياة المدنية
- ايقاف عملية تدمير المعالم والأثار ذات البعد الديني وكذلك الصروح العلمية

رابعا: البعدالقانوني والحقوقي للقضية الجنوبية تم وضع الحلول كما يلي:

- صياغة نصوص قانونية واضحة وبمعايير علمية تكفل فيها حقوق ابناء الجنوب
- ايجاد قضاء عادل ونزيه يحقق المساواة والعدالة للقضية الجنوبية
- الغاء الحصانات القانونية التي منحت لمن ارتكب جرائم ضد ابناء الجنوب من قتل ونهب للتروات وغيرها من الجرائم ومحاسبتهم
- تعويض المواطنين الجنوبيين مما لحق بهم جراء الحروب من ١٩٦٧ ومابعدها
- اعادة المظالم الخاصة والعامة الى اصحابها في الجنوب
- تفعيل القوانين وتمثيلها على ارض الواقع

محور قضيـة صعـدة

وقضايا ذات بعد وطني

أولا : محور قضية صعده